وضاح شرارة: الهوية التاريخية تتغذى من الانقسامات

لا وجود لتاريخ بارد بمعنى التأريخ النهائي، فالتأريخ قد يكون تأريخ اللحظة الحاضرة المتغيرة والمتجددة. والفصل بين الخرافة والواقعة اعتباط. فالشائعة أدت دوراً مهماً اثناء الحرب. يوم قيل ان بشير الجميل ينوي تهجير اهالي احياء صفير ومار مخايل والليلكي، "الحدودية"، استتبع ذلك ان هجر الناس منازلهم. وفتاوى "حزب الله" أدت دوراً راجحاً في حض المقاتلين على القتال.

ولا يقوم التأريخ على فرز الوقائع الحقيقية من تلك الوهمية، بل ينضوي في باب الحوادث والوقائع كل ما يؤثر في مسارها وهذا يترجح بين اكثر الخرافات اسطورية وأكثر العوامل المادية قبولاً للقياس. فعندما يصيب المجتمع تفكك في اطر الموازنة والقياس والتذكر، يشرّع التفكك الباب واسعاً للخرافات، نظير خرافة العرق الآري، او البروليتاريا المنقذة، او ولاية الفقيه على جماعة المستضعفين.

وهذه الخرافات تبدو للمؤرخ وقائع بل هي اكثر واقعية من نسبة البطالة، على سبيل المثال، او تدهور سعر صرف العملة ...

و"الحرب" "اللبنانية" ليست واحدة. هي جملة حروب متلاحقة ومتداخلة. وهي ليست اهلية، على قدر ما هي داخلية. فالحرب في بعض مراحلها كانت اهلية، وفي مراحل أخرى كانت عربية، او اقليمية، او عربية – اسرائيلية ... لذا، تلحّ ضرورة تأريخ كل مرحلة من هذه المراحل، ووصفها في ذاتها، وفي علاقتها بالمراحل السابقة واللاحقة.

فالمرحلة الاولى من الحرب الاهلية امتدت بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، وكانت بمنزلة "التجربة العامة" الاخيرة قبل ابتداء "المسرحية" الفعلية: فالنزاع غلب عليه نوع من العقلانية السياسية تناولت المؤسسات وعلاقاتها ودلت على ارادة نفي الطائفية، وهذا انشأ محوراً سياسياً اهلياً سعى الى حصر النزاع في اطره السياسية، وتوج "البرنامج المرحلي"، العروبي، سياسة هذه المرحلة.

أما عجز المراسلين الصحافيين الاجانب عن توقع انفجار الصراع فربما مرده الى تهوينهم من اثر العوامل الاقليمية والخارجية ووقوعهم في شباك الوهم اليساري اللبناني وزعمه ان النزاع يجمع الصفة الاجتماعية الى الصفة الوطنية والصفة السياسية الديموقراطية.

وقد يخلص من تأريخ مجتمعاتنا الى ان النزاعات السياسية والاجتماعية والفكرية لا تتمتع بتماسك ذاتي وبمنطقها الداخلي والعضوي. فالسياسة الشرقية منفكة عن القوى المجتمعية وايقاعها هو ايقاع انقلابات البلاط. و"عقلانية" هذه السياسة معيارها الوحيد ربما هو حماية النظام ورعاية قدرته على الاحتمال، وفق ما يراهما الحاكم الفعلي، صاحب السلطان.

ومهدت حادثة السبت الاسود، في ٥ كانون الاول ١٩٧٥، لابتداء المرحلة الثانية في الحروب "اللبنانية"، وفيها برزت عناصر الفرز والمواجهة المباشرة بين القوى اللبنانية، فتقدمت مادة النزاع اللبنانية على العوامل الاقليمية، وخرجت الحرب من التهويل والتخويف والاستدراج الى حقيقة التقسيم والفرز والتهجير وارادة الابادة. وكان اجلاء اهل الدامور عن بلدتهم ومقتل مئات منهم عن يد "قوات مشتركة" يقودها العميد ابو موسى، ثم ترحيل الكرنتينا والمسلخ وتدميرهما، من فصول هذه المرحلة.

اما المرحلة الثالثة فكانت بدايتها معركة الجبل، في ربيع ١٩٧٦، وذروتها تهجير تل الزعتر وانعقاد المؤتمرين العربيين في القاهرة والرياض، ودخول قوات الردع العربية لبنان، في تشرين الثاني.

وتميزت المرحلة هذه بتصدّر النزاع الفلسطيني – السوري الحسابات السياسية والعسكرية. وكان "تعريب" الحل، برعاية اميركية، المخرج الموقت.

وما اسوقه في بعض مراحل الحروب الملبننة، على زعمي، يندرج في اطار التأكيد على وجود حروب متلاحقة يفترض تميزها. وهي حروب ملبننة، على ما تقدم للتو، اي انها لم تخل من رهانات لبنانية فعلية، ولا من قوى لبنانية، طبعاً. وهذا يستدعي الاخذ في الاعتبار امتداد النزاع الى فئات محلية وطائفية واجتماعية وعمرية، لجهة الاماكن والاعمار ودور النساء وطرق المعاش والسلوك (كدخول الافران الى المنازل وعودة السبيل، سبيل الماء، معين الشرب، وانتشار الخوّات المفروضة على مواقف السيارات وغيرها).

هذه المراحل، وهي مستمرة الى اليوم، وجهتها وناظمها اضعاف مقومات استقلال الدولة اللبنانية، واضعاف احتكام الجماعات اللبنانية والقوى الاجتماعية والسياسية الى ميزان داخلي يرعى هذا الاحتكام.

ومؤدى الاضعاف المزدوج تحكيم القوة السورية والنفوذ السوري. وهذا العامل، رغم امتلاكه الاداة العسكرية منذ نهاية عام ١٩٧٦، رعى تقلّص المادة السياسية والاجتماعية اللبنانية وضمورها، فعمل على دوام المنازعات، وانفرد بتمثيل الجماعات الاسلامية والقوى السياسية العروبية، وأرجأ حلولاً كانت ممكنة وفق منطق المساومة اللبناني. وهذه السياسة، شأن السياسات الكليانية (التوتاليتارية) لا تنتهي الى غاية ولا تمام لها. فالى اليوم تنبض الحياة في "الجثة اللبنانية". وفريق لحود – الحص يحمل في طياته مغامرة قد تؤدي الى احياء عناصر سياسية فاعلة ومستقلة في الجسم اللبناني. فثمة احتمال لنمو قوى اجتماعية وسياسية لا ترضخ، في شكل يومي ومستمر، لمتطلبات السياسة الاقليمية. فاذا عادت اللحمة بين القوتين السياسية والاجتماعية (والاقتصاد جزء منها)، وعادت السياسة والادارة الى الاضطلاع ببعض متطلبات القوى الاجتماعية وحاجاتها – وهذا الاضطلاع هو ما تنفرد به السياسة اللبنانية عن السياسات العربية، الشرقية – عادت عوامل عقلانية اقتصادية الى لجم الشطط السياسي العروبي، والى كبح التعسف الذي لا يراعي حداً للانهيار الاجتماعي مهما تفاقم.

قد ينبغي الا نغالي في قيمة الرواية المدرسية فنطلق عليها اسم تأريخ، فهي لا تعدو ان تكون مجموعة من "الاقاويل المشتركة" والسائرة التي تمزج التبرير والنسيان والمجاملة.

اما الصحافة اللبنانية، فهي ليست قائمة، ومنذ زمن طويل، كأداة مناقشة وفرز، وبلورة لانقسامات معلنة وقائمة على مسوغات معقولة، وترمي الى الاقرار لها بصفة المعقولية. وهي لا يفترض فيها ان تكون اداة توحيد، خلافاً لما يشاع. بل ان اعتبار سياسة المجتمع مرآة واحدة ومتجانسة لمجتمع متجانس، انما هو، اي الاعتبار ثمرة الاستبداد وخرفاته. بل ان السياسة، على معنى التدبير وليس على معنى تصريف السلطان في الناس المستكينين، السياسة هي تدبير الانقسامات في المصالح والآراء والاهواء والسعي الى توازنها.

والرواية التاريخية الموحدة ليست شرطاً ملازماً للهوية الوطنية المشتركة. فبعض الفرنسيين، على سبيل المثال، يشكك في حقيقة وجود مؤسس الامة الفرنسية، فيرسان جيتوريكس، ويشكك في جواز اعتبار عمادته بداية ويؤرخ للامة بها. وينقسم الفرنسيون، وهم "أئمة" السياسة على زعم ماركس، حول كل مراحل تاريخهم من الامبراطورية الجرمانية المقدسة الى الديغولية مروراً بالثورة الكبرى. وتتغذى الهوية التاريخية الفرنسية من هذه الانقسامات، ومن المناقشات التي تثيرها. وهذا يصح في تواريخ كل "الامم – الدول" الحديثة. ففكرة الدولة الواحدة والهوية الموحدة والمتجانسة منذ الازل، فكرة عربية بامتياز، او هي رغبة عربية وتهويم عربي ساحق.

فالصفاء او الطهارة اقنوم اول من اقانيم الثقافة العربية، الاهلية والقرابية والدموية (نسبة الى صراحة الدم الخرافية). في حين ان الشعب اللبناني يتكون من جماعات مختلفة المصادر الدينية والثقافية والعرقية. وقبل اللبنانيون هذا الاختلاف وانشأوا حياة سياسية واجتماعية تقر به، وتدير عليه المؤسسات السياسية والاهلية. واذا نشأت منازعات من جراء هذا الاختلاف فالسبب هو ملازمة المنازعات والخلافات للعلاقات السياسية التي لا تستحوذ اضغاث الوحدة الاستبدادية.

وتحمل مجتمعاتنا هذه الوحدة، المتخيلة، اعباء وادوارا لا قبل لها بها. وهذه ايران الخمينية، وهذه سوريا البعثية، مثالان جليان على عمل الانقسامات في المجتمع والدولة مهما ثقلت وطأة السلطان عليهما. بل ان اكثر الانقسامات حدة هي ثمرة الرغبة الجامحة في الوحدة، وليس العكس.

مؤرخ وكاتب

النهار، ٨ كانون الثاني ١٩٩٩، صفحة ١٤